قياس اثر الدعم الحكومي في هيكل الإنتاج المحلي لبيض المائدة في العراق للمدة من 1990-2015

محمد عبد الرسول لطيف

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على طبيعة معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة المنتج في العراق للمدة من (1990-2015)، وبالتالي معرفة هيكل الحماية من خلالها ، لقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام نماذج رياضية مبسطة لحساب معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة، أظهرت النتائج بصورة عامة أن قيم معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة اكبر من الواحد الصحيح للمدة من (1990-2015) وهذا يدل على وجود حماية أي دعم لمنتجي بيض المائدة في اثناء هذه المدة، بينما كانت قيم المعامل اقل من الواحد الصحيح للمدة من (1998-2002) فضلاً عن الأعوام (1992، 1993، 1995) وهذا يدل على عدم وجود حماية أي دعم لمنتجي بيض المائدة في المدة آنفاً، وقد خلص البحث إلى بعض التوصيات التي من أهمها الأخذ بنظر الاعتبار بعض السياسات الاقتصادية الكلية عند وضع أسعار المنتجات الزراعية وبالأخص سعر الصرف التوازني للدينار العراقي الذي يؤثر بصورة غير مباشره في هيكل الأسعار الزراعية من خلال التأثيرات الانتقالية. وكذلك البحث عن أسلوب بديل في تشجيع المنتجين الزراعيين والذي يركز على زيادة أسعار بيض المائدة سنوياً، حيث يمكن الولوج في دعم المزارعين من خلال أعانة أسعار المدخلات الزراعية التي تسهم في تحفيز المزارعين وتجنب إشكالات الزيادة في أسعار السلع الزراعية وصولا إلى السعر الحقيقي لهذه المنتجات ،إذ تسهم هذه الزيادات المضطردة في الأسعار إلى تفاقم التضخم النقدي على مستوى الاقتصاد ككل.

المقدمة

من المعروف أن الحكومات تتدخل في آلية تسعير المنتجات الزراعية بطرق مختلفة ولأسباب متعددة وتهدف الدول من عملية التدخل هذه إلى الحصول على منافع عديدة، فمثلاً توفر ضرائب صادرات السلع الزراعية عوائداً للدولة وكذلك تجعل مستوى السعر المحلي منخفضاً من جهة أخرى فان دعم الأسعار في الدول المتقدمة تحافظ على مستوى معين للدخول المزرعية وتؤدي إلى فائض في الإنتاج الزراعي الذي يجد طريقه إلى أسواق الدول النامية ، إذ يؤدي بدوره إلى الضغط على أسعار المنتجات الزراعية في الدول النامية مما يزيد في هبوطها (4)، أما المدخلات الزراعية فقد تدعم أحيانا أو تفرض عليها ضرائب تبعا للسياسة الزراعية للدول النامية وقد لا تكون محصلة هذه السياسات محدودة العواقب في كثير من الأحيان وخصوصاً من ناحية تأثيرها في الإنتاج الزراعي ، توزيع الدخول بين المنتجين والمستهلكين، الكفاءة ومستوى الاستخدام في الريف (2). ويخضع القطاع الزراعي في الدول النامية بصوره عامة، إلى ضرائب ثقيلة ، قد لا تكون هذه الضرائب مباشرة ولكن قد تكون هناك تأثيرات ضريبية غير مباشرة في القطاع الزراعي من خلال بعض السياسات الاقتصادية الكلية التي تنفذها الدولة مثل سياسة سعر الصرف للعملة المحلية أو بعض سياسات التجارة الخارجية من ناحية أخرى يتمتع القطاع الزراعي في الدول المتقدمة بحماية سعريه كبيرة (7).

وتشير بعض الدراسات العالمية إلى أن قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي لكثير من السلع الزراعية للدول المتطورة هو اكبر من الواحد الصحيح، بينما تكون قيمة معامل الحماية هذا لكثير من السلع الزراعية ولأغلب الدول

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، وزارة الزراعة، بغداد، العراق.

النامية اقل من الواحد الصحيح، وتدلل هذه القيم لمعامل الحماية الاسمي الصافي للسلع الزراعية تكون السلع الزراعية مدعومة او محمية في الدول المتقدمة، إذ يكون معامل الحماية الاسمي الصافي اكبر من الواحد ، بينما تكون السلع الزراعية غير مدعومة وغير محمية في كثير من الدول النامية فيكون معامل الحماية الاسمي الصافي اقل من الواحد (3)، ويجب الانتباه إلى مسالة مهمة وهي انه عندما نقول أن السلع الزراعية غير محمية أو غير مدعومة في الدول النامية فهذا لا يعني انه ليس هناك دعم ظاهري يتمثل قي دعم بعض مستلزمات الإنتاج أو دعم القروض الزراعية أو مساهمة الدولة في أنشاء الكثير من البنى الارتكازية في الريف ، لكن هناك من جانب أخر كما أسلفنا تأثيرات غير مباشرة في بعض السياسات الاقتصادية الكلية للدولة تؤدي إلى تأثير ضريبي في القطاع الزراعي وبالتالي تكون المحصلة النهائية للتأثير هي ضرائب في المنتجات الزراعية ويختزل تأثير الدعم الظاهري (1).

هدف البحث

1- حساب معامل الحماية الاسمي الصافي والاكتفاء الذاتي والفجوة الظاهرية لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990-2015).

2- قياس اثر الدعم الحكومي في هيكل الإنتاج المحلي لبيض المائدة في العراق للمدة من 1990-2015.

مشكلة البحث

هناك شعور بوجود خلل في السياسة السعرية اتجاه بيض المائدة في العراق ،فيعتقد بعض الاقتصاديين أن هناك تأثيرات غير مباشرة في السياسة السعرية الزراعية أحدثتها بعض السياسات الاقتصادية الكلية وهذا أدى إلى وضع ضريبة غير مباشرة على البيض وبالتالي على قطاع الثروة الحيوانية، لذا تنحصر مشكلة الدراسة في قياس مدى الحماية التى توفرها السياسة السعرية لبيض المائدة وبالتالي لقطاع الثروة الحيوانية في العراق.

طريقة جمع البيانات وأسلوب التحليل

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية وخصوصاً الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط الإحصاء الزراعي/دائرة الأبحاث والإحصاء/ البنك المركزي، النشرات والدراسات والرسائل والاطاريح، واعتمد البحث على الأسلوب الرياضي في استخراج النتائج النهائية.

المواد وطرائق البحث

سيتم في هذا البحث استخراج معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990-2015)، معامل الحماية الاسمي عبارة عن النسبة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي، ويعرف السعر الحدودي بأنه عبارة عن السعر في السوق العالمي محولاً بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف، وإذا كان سعر الصرف الرسمي يختلف عن سعر الصرف الحقيقي (الظلي او التوازني) فيجب والحالة هذه استخدام سعر الصرف الحقيقي وبذلك نحصل على معامل الحماية الاسمي الصافي الذي يمكن حسابه باستخدام الصيغة الرياضية في أدناه (8):

إذ ان :

Net NPC: معامل الحماية الاسمي الصافي؛ PI^d: السعر المحلي؛ PI^{bb}: السعر الحدودي باستخدام سعر الصرف الظلي.

$$\text{Net NPC} = PJ^d / PJ^{bb} \quad \ldots\ldots\ldots (1) \quad (5).$$

ويمكن لمعامل الحماية أن يأخذ مدى من القيم العددية . فإذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي اكبر من (1) فهذا يعني أن المنتجين المحليين أو الوسطاء سيستلمون أسعار أعلى بوجود سياسة التدخل السعرية للدولة مقارنة بالوضع قبل التدخل. ويدعى هذا النوع من الحماية بالحماية الموجبة بخصوص المنتج بينما تكون الحماية سالبة للمستهلك (6).

وإذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اقل من (1) فيكون تفسير معامل الحماية الاسمي الصافي بخصوص المنتج والمستهلك عكس الحالة المذكورة آنفاً، إذ تكون الحماية سالبة للمنتج وموجبة للمستهلك . وفي هذه الحالة يكون هناك تحيز ضد المنتج أو الوسيط بينما يكون هناك تفضيل للمستهلك وعندما يكون معامل الحماية الاسمي الصافي مساويا (1) فتكون الحماية متعادلة ، إذ يواجه المنتجون والوسطاء والمستهلكون أسعارا محلية مساوية إلى الأسعار الحدودية التي يواجهونها بدون تدخل (12).

وبذلك يكون معامل الحماية الاسمي الصافي خلاصة لمؤشرات هيكل الحوافز النسبية التي تنشأ عن السياسة السعرية لمختلف المنتجات ولمختلف السنين ويكون معامل الحماية الاسمي الصافي للقطاع الزراعي مساوياً إلى المعدل المرجح لمعاملات الحماية الاسمية الصافية للسلع الزراعية المنتجة كافة (9).

ويمكن أن يفسر على انه خلاصة لحوافز القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى. فمثلاً في الإستراتيجية التي تعطي الأولوية للنمو الصناعي يتوقع أن يكون معامل الحماية الاسمي المعدل للقطاع الزراعي اقل من (1) بكثير بينما يكون معامل الحماية الاسمي للقطاع الصناعي اكبر من (1) بكثير (11).

جدول 1 معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق التي تم حسابها بواسطة المعادلة 1. آنفاً وبعد تعديل السعر الحدودي بإضافة تكاليف النقل من الحدود إلى مركز التوزيع الرئيس في محافظة بغداد وكذلك تعديل السعر الحدودي باستخدام سعر الصرف التوازني ،إذ أن سعر الصرف الرسمي في معظم سنوات الدراسة مبالغ فيه.

تحليل واقع معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2015).

يتضح من جدول 1 وشكل 1 ان معامل الحماية الاسمي لسنتي (1990و1991) كان اكبر من الواحد الصحيح، مما يعني أن سياسة الدولة السعرية قد عملت باتجاه دعم المنتجين لتحفيزهم على زيادة إنتاجهم ، ويمكن أن يكون للحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق في عام 1991 تأثير بذلك ، لكن من ملاحظة كمية الإنتاج المحلي في جدول 2 يتضح ان سياسة دعم المنتجين لم تؤتي ثمارها بزيادة الإنتاج فقد كان أنتاج بيض المائدة عام (1991) منخفض وبلغت نسبة الانخفاض (75– %) مقارنة بعام 1990 ونلاحظ من جدول 1 نفسه ان السياسة السعرية كانت باتجاه دعم المستهلكين ، اذ كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي في عامي (1992و1993) اقل من الواحد الصحيح.

وفي عام (1994) اتجهت السياسة السعرية لصالح المنتج المحلي لتشجيعة على زيادة انتاجة ، اذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اكبر من الواحد الصحيح، لكننا نسجل تحفظنا على قيمة المعامل في تلك السنة ، والتي بلغت تقريباً (3.18) فالإحصاءات في بعض التقارير من المحتمل احتوائها على بعض الأخطاء لذلك من الصعوبة أن يتم الاعتماد على تلك القيمة ، وما يؤكد تحفظنا هذا أن الإنتاج المحلي لبيض المائدة لم يسجل ألا زيادة طفيفة بلغت تقريباً (4.42%) في عام 1994 نسبة الى عام 1993 وكما موضح جدول 2 .

جدول 1: معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2015)

السنوات	السعر المحلي سعر الدولة دينار/طبقة بيض (1)	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل ** دينار/طبقة بيض (2)	معامل الحماية الاسمي الصافي (3)
1990	3.699	3.246	1.13
1991	15.75	15.45	1.01
1992	35	115	0.30
1993	42	436.98	0.09
1994	1443.9	453.39	3.18
1995	1650	1914	0.86
1996	2664	1821.17	1.46
1997	2470	1915.55	1.29
1998	2467	2512.8	0.98
1999	2433	2871	0.84
2000	2400	2419.98	0.99
2001	2767	4702.38	0.58
2002	2666	4974.87	0.53
2003	2500	2000	1.25
2004	3500	2500	1.4
2005	4000	3000	1.3
2006	6000	5500	1.09
2007	6000	5000	1.20
2008	5750	5250	1.09
2009	5750	5250	1.09
2010	5400	5000	1.08
2011	6000	5100	1.17
2012	6000	5300	1.13
2013	6000	5340	1.12
2014	6500	5340	1.21
2015	6500	5340	1.21

المصدر:(1) وزارة التخطيط ، الإحصاء الزراعي (2) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، شعبة الموازين السلعية لسنوات مختلفة ، إحصائيات التجارة الخارجية حسب المادة والبلد لسنوات مختلفة. (3) من عمل الباحث بالاعتماد على العمودين 1و2. (**) السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل وسعر صرف السوق الموازية.

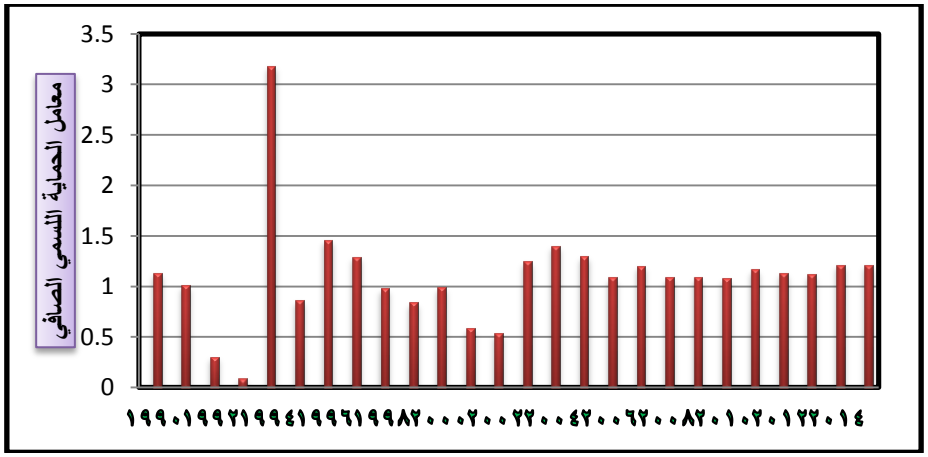

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى جدول 1.

شكل 1 : معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2015) .

جدول 2: لإنتاج المحلي والاستيراد والمتاح للاستهلاك لبيض المائدة للمدة من1990–2014 مليون بيضة

السنوات	الإنتاج المحلي (1)	الاستيراد (2)	المتاح للاستهلاك (الإنتاج+ الاستيراد) (3)
1990	1631000	43000	1674000
1991	392000	11000	403000
1992	356000	37000	393000
1993	502906	104000	606906
1994	525147	21163	546310
1995	416021	220000	636021
1996	436535	15000	451535
1997	409337	8215	417552
1998	972906	1653	974559
1999	637433	7255	644688
2000	833502	78866	912368
2001	853000	48865	901865
2002	1059000	15292	1074292
2003	604000	1964	605964
2004	964000	14404	978404
2005	1034000	11846	1045846
2006	932000	3456000	4388000
2007	807000	3265246	4072246
2008	916000	3280291	4196291
2009	507000	3617285	4124285
2010	926200	3533492	4459692
2011	1100000	3832325	4932325
2012	840691	–	840691
2013	845413	1100	846513
2014	301560	–	301560
المتوسط	752106	865011	1617117

المصدر: 1 و2 وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / الإحصاء الزراعي (3) من عمل الباحث استناداً إلى 1 و2.

نلاحظ عام 1995 ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في اثناء تلك المدة فقد اتجهت سياسة الدولة السعرية لصالح المستهلك على حساب المنتج إذ كانت قيمة معامل الحماية الاسمي اقل من واحد وسجلت كمية الانتاج المحلي انخفاضاً في هذا العام بلغ نسبته (20.78– %) مقارنه بعام 1994.

اما عامي (1996و1997) اتجهت سياسة الدولة الزراعية لصالح دعم المنتج على حساب المستهلك إذ كانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اكبر من واحد ، أما الإنتاج فلم يسجل ألا ارتفاع طفيف في عام (1996) مقارنة بعام (1995) وعاد وانخفض في عام (1997) جدولي 1و2.

اما المدة من (1998–2002) فكانت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اقل من الواحد مما يعني ان الدعم الحكومي كان لصالح المستهلك على حساب المنتج ألا إن كمية الإنتاج المحلي في تلك المدة سجلت ارتفاعاً متدرجاً.

وفيما يخص بالمدة في (2003–2015) فكانت قيمة المعامل اكبر من الواحد أي السياسة السعرية كانت لصالح المنتجين ورافق هذا ارتفاع متفاوت بكمية الإنتاج المحلي .

ويمكن ان نخلص مما جاء في أعلاه ان السياسة السعرية للحكومة اتجهت لدعم منتجي بيض المائدة في اغلب سنوات الدراسة لا سيما المدة من (2003–2015) وقد ساهمت هذه السياسة بزيادة الإنتاج المحلي لتلك المادة الغذائية بشكل عام.

واقع أنتاج واستيراد واستهلاك بيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2014)

1- واقع أنتاج بيض المائدة في العراق :

تميز إنتاج بيض المائدة في العراق بالتذبذب من سنة إلى أخرى وكما هو موضح في جدول 2 الذي يشير إلى أنتاج بيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2014)، اذ بلغ متوسط الإنتاج لمدة الدراسة تقريباً(752106) بيضة في حين بلغ أعلى أنتاج في مدة الدراسة في عام (1990) اذ بلغ تقريبا (1631000) بيضة، في حين بلغ أدنى مستوى للإنتاج في عام (2014) تقريبا (301560) بيضة وذلك بسبب الظروف التي واجهت هذه السنة. وفي مدة الحصار لم يتطور الإنتاج كثيرا ولكن في عام 2002 بلغ الإنتاج تقريباً (1059000) بيضة وذلك بسبب الدعم الذي حظي به قطاع أنتاج الدواجن من لدن الدولة ضمن مشروع تأهيل قطاع الدواجن.

وبعد عام 2003 وبسبب ظروف الاحتلال الأمريكي تدهورت هذه الصناعة بسبب عمليات السلب والنهب والتدمير الذي طال هذه الصناعة والذي ادى إلى انخفاض الإنتاج حتى وصل الإنتاج تقريباً 301560 بيضة في عام 2014. ويضاف إلى سبب انخفاض الإنتاج بعد عام 2003 هو الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة مما اثر بشكل كبير في أنتاج هذه السلعة في العراق.

2- واقع استيراد بيض المائدة:

من خلال متابعة الكميات المستوردة من بيض المائدة في مدة الدراسة وكما هو مبين في جدول 2 أذ تبين ان الكميات المستوردة من بيض المائدة قد تأثر بشكل واضح في الظروف التي مر بها البلد، اذ نلاحظ في مدة الحصار الاقتصادي على العراق كان الاستيراد من بيض المائدة قد وصل أعلى كمية منه في عام 1995 وبلغ تقريباً 220000 بيضة.

وبعدها بدأت كميات الاستيراد بالانخفاض بسبب ظروف الحصار حتى بلغت أدنى كمية مستوردة في عام 1998 وكانت تقريباً 1653 بيضة. وبعد عام 2003 أي بعد الاحتلال الامريكي وبعد ان فتحت الاسواق العراقية للسلع الزراعية المختلفة ومنها بيض المائدة بدأت الكميات المستوردة بالازدياد حتى وصلت أعلى مستوى لها عام 2011 وبلغت تقريباً 3832325 بيضة وبلغ الحد الادنى للاستيراد في مدة الاحتلال الامريكي عام 2013 وبلغ تقريباً 1100 بيضة . وقد بلغ متوسط الاستيراد لمدة الدراسة تقريباً865011 بيضة.

3- واقع استهلاك بيض المائدة في العراق:

يمثل الاستهلاك لاي سلعة زراعية الانتاج المحلي مضافاً إليه الاستيرادات من هذه السلعة ومن خلال جدول 2 وشكل 2 و 3 الذي يبين ان هناك تذبذب كبير في الكميات المستهلكة من بيض المائدة وذلك بسبب التذبذب الذي حصل في الكميات المنتجة وكذلك الكميات المستوردة في مدة الدراسة بسبب الظروف التي مر بها البلد في اثناء تلك المدة من الحصار الاقتصادي الى مدة الاحتلال الأمريكي التي أثرت وبشكل كبير في الكميات المستهلكة ومتوسط استهلاك الفرد من بيض المائدة . وبلغ متوسط استهلاك بيض المائدة في المدة تقريباً 1617117 بيضة. اذ يبين الجدول أن المدة من 1990–2002 هي المدة التي فرض فيها الحصار الاقتصادي بعد عام 1990، إذ فبلغ

تقريباً 393بيضة. بعد عام 2002 بسبب الزيادة في الاستيراد وتطور الانتاج ارتفعت الكميات المستهلكة حتى وصل اعلى مستوى لها عام 2011، إذ وصلت الكمية المستهلكة تقريباً 4935325 بيضة.

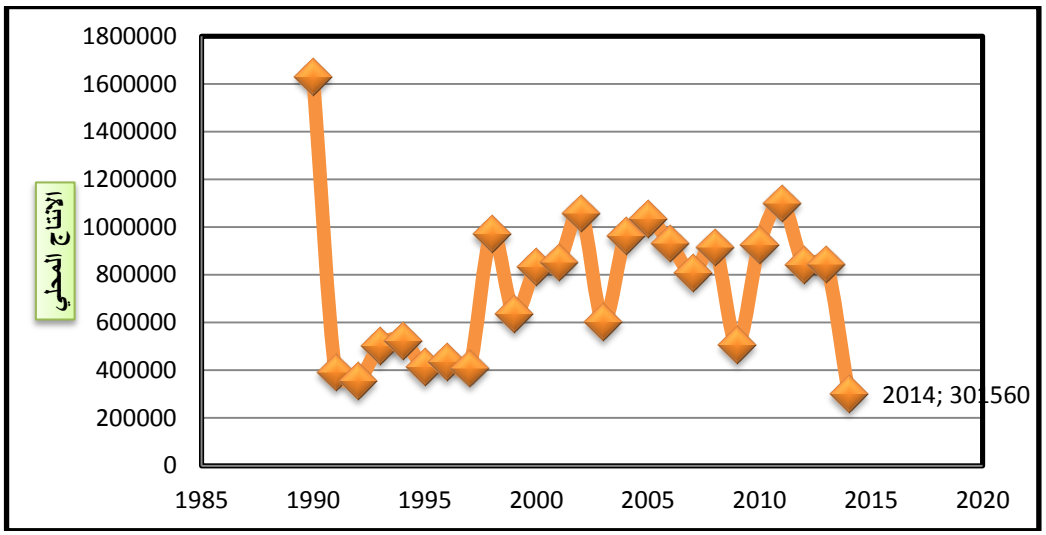

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى جدول 2.

شكل 2: الإنتاج المحلي لبيض المائدة في العراق للمدة 1990-2014.

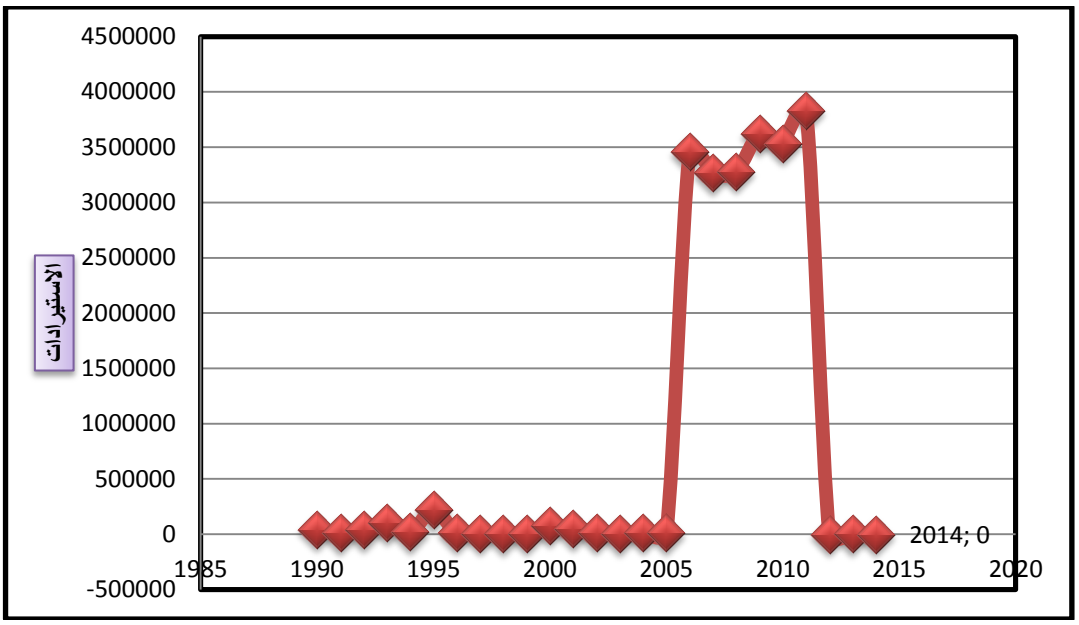

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول 2.

شكل 3 :كميات الاستيراد لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990-2014).

الدوال المقدرة ومعدلات النمو السنوي لكل من (الإنتاج والاستيراد والاستهلاك) للمدة من(1990-2014):

لقد تم تقسيم مدة الدراسة إلى قسمين وذلك لاختلاف الظروف من هاتين المدتين المدة الأولى هي المدة من(1990-2002) وهي مدة فرض الحصار الاقتصادي على العراق وشهدت هذه المدة معدلات نمو سالبة

للاستيراد ومعدلات نمو منخفضة للإنتاج والاستهلاك بلغت تقريباً0.036، 0.031 على التوالي والاستيراد بلغ 0.066- وان معدل النمو السالب لاستيراد يعزى الى ظروف فرض الحصار الاقتصادي على البلد الذي أدى إلى حدوث تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة في البلد . وكما موضح في جدول 3 .

أما المدة الثانية هي المدة من (2003-2014) شهدت هذه المدة معدل نمو سنوي لكل من الإنتاج والاستيراد والاستهلاك تقريباً (0.034- ، 0.028، 0.034-) على التوالي و تعرض البلد في هذه المدة الى تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في كثير من القطاعات ومنها قطاع الثروة الحيوانية، اما الاستيراد فقد كان في هذه المرحلة موجباً نتيجة لقلة الإنتاج وزيادة معدلات النمو السكاني للبلد. وكما هو موضح في جدول3.

جدول 3 : الدوال المقدرة ومعدلات النمو السنوي لكل من (الإنتاج والاستيراد والاستهلاك) للمدة من (1990-2014)

المتغير	معدل النمو السنوي %	الدالة المقدرة	المدة
الإنتاج	%3.6	Ln =13.086 + 0.0364T	من(1990-2002)
الاستيراد	% - 6.6	Ln =10.538 - 0.0664T	
الاستهلاك	% 3.1	Ln =13.203+0.031T	
الانتاج	% -3.4	Ln =13.777 - 0.034 T	المدة
الاستيراد	% 2.80	Ln =10.826 + 0.0280 T	من(2003-2014)
الاستهلاك	% - 3.4	Ln =14.603- 0.034 T	

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد عل جدول 2.

الاتجاهات السعرية ومتوسط نصيب الفرد من بيض المائدة في العراق للمدة من(1990-2014).

- **الاتجاهات السعرية لبيض المائدة:**

اتسمت أسعار بيض المائدة بالارتفاع التدريجي وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى وذلك لأسباب كثيرة منها يخص الكميات المنتجة محليا ومنها يخص الكميات المستوردة التي تتأثر في الأسعار العالمية للبيض وجدول 5 يوضح أسعار البيض في مدة الدراسة والذي يبين الاتجاه التصاعدي او الزيادة في الأسعار للبيض من سنة إلى أخرى، اذ بلغ الحد الأدنى للسعر تقريباً4.225 دينار/طبقة عام 1990 بينما بلغ الحد الأعلى له تقريباً 6259 دينار/ طبقة وذلك في عام 1994.

- **الدوال المقدرة ومعدل النمو السنوي لأسعار بيض المائدة في العراق للمدة من (1990-2014):**

تم تقسيم المدة الزمنية للدراسة إلى مرحلتين ،المرحلة الأولى (1990-2002) وهي مرحلة الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد وبلغ متوسط السعر في هذه المرحلة تقريباً 2219 دينار/ طبقة، ويمكن أن نرجع هذا إلى حالة التضخم التي واكبت تلك المرحلة. أما المرحلة الثانية فهي التي كانت من (2003-2014) وهي مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للبلد ومن المعروف أن الأسعار تغيرت في تلك المدة وبلغ متوسط السعر تقريباً 4265 دينار /طبقة وكما هو موضح من جدول 5.

بلغ معدل النمو السنوي لأسعار بيض المائدة في المدة الأولى تقريباً0.466 وهذا يعني أن أسعار البيض ازدادت بمقدار 46.6% سنويا في المدة من(1990-2002) ، أما المدة الثانية فقد بلغ معدل النمو السنوي لأسعار البيض تقريباً0.074 وهذا يعني أن أسعار بيض المائدة ازدادت بمقدار 7.4% سنويا في المدة من (2003- 2014) ،وكما هو موضح في جدول 4 .

جدول 4: الدوال المقدرة ومعدل النمو السنوي لأسعار بيض المائدة للمدة من (1990–2014).

المتغير	معدل النمو السنوي %	الدالة المقدرة	المدة
الأسعار	%46.6	Ln =3.338 + 0.466 T	(1990–2002)
الأسعار	% 7.4	Ln =7.831 + 0.074 T	المدة (2003–2014)

المصدر : من عمل الباحث استنادا جدول 5 .

متوسط نصيب الفرد من بيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2014)

أن حاجة الفرد السنوية من بيض المائدة يبلغ تقريباً 180 بيضة / السنة ، وفي العراق ومن خلال البيانات الموضحة في جدول 5 تبين أن الإنتاج المحلي لم يستطع أن يوفر هذا العدد من البيض للسكان ،اذ بلغ اقصى ما وفره الا ان الانتاج المحلي من حاجة الفرد كان عام 1990 اذ بلغ تقريباً 1631000 بيضة في حين بلغ ادنى نسبة من الانتاج المحلي لسد حاجة الفرد كانت في عام 2014، أذ بلغ تقريباً 301560 بيضة ، اما بالنسبة لمعدل استهلاك الفرد من بيض المائدة فقد بلغ اقصى معدلاً لاستهلاك الفرد في عام 2011 اذ بلغ تقريباً 4932325 بيضة في حين بلغ ادنى معدلاً لاستهلاك الفرد من بيض المائدة في عام 2014 بلغ تقريباً 8.5 بيضة/ سنة (علما انه لا توجد استيرادات من بيض المائدة لعامي 2012، 2014 وذلك بسبب الظرف التي واجهت هذه السنوات لذا ظهر لنا ان الاستهلاك هو نفسه الانتاج المحلي) وكما هو موضح في جدول 5 .

حجم الفجوة الغذائية الظاهرية والاكتفاء الذاتي لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990-2014):

يشير اصطلاح الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلى الأهمية النسبية للناتج المحلي من الغذاء أو من السلع الغذائية الإستراتيجية إلى إجمالي الاستهلاك المحلي في مجتمع معين وفي مدة زمنية . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاكتفاء الذاتي لا يقصد به الانعزال عن العالم الخارجي، وإنما يقصد به توفير السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع والمنتجة محلياً بالكمية والنوعية التي تؤمنهم من مساوئ اقتصادية واجتماعية وسياسية تنعكس آثارها على مجمل الحياة الاقتصادية والمعيشية للأفراد داخل المجتمع. يمكن حساب الفجوة الاستهلاكية من البيض بطريقتين ،الأولى وتقدر على أساس الإنتاج المحلي وجملة المتاح للاستهلاك الذي يمثل مقدار العجز في الإنتاج المحلي عن مواجهة الاستهلاك ليتم تغطيته عن طريق الواردات ويطلق عليها بالفجوة الظاهرية. والأخرى تقدر على أساس الإنتاج المحلي وإجمالي الكمية المطلوبة لتغطية الاحتياجات الفعلية ويطلق عليها بالفجوة الحقيقية.ولعدم توفر البيانات اللازمة سنركز على الفجوة الظاهرية .

اتصفت الفجوة الظاهرية لبيض المائدة بالتقلب المستمر بين سنة وأخرى اذ بلغ أعلى حداً لها عام 1990 تقريباً1609719 ديناراً.طن$^{-1}$ للبيضة وأدنى حد لها عام 2014 تقريباً 301560 ديناراً.طن$^{-1}$ ، بينما بلغ متوسط الفجوة الظاهرية لبيض المائدة للمدة المدروسة تقريباً 726102.4دينار، ويعزى التذبذب في الفجوة الغذائية إلى التذبذب في الإنتاج المحلي وكذلك إلى تذبذب كمية الواردات من بيض المائدة اللذان بدورهما يؤثران في الاستهلاك، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني. ومن الجدول المذكور يتضح أن المتوسط السنوي لنسبة الاكتفاء الذاتي للمدة المدروسة ما يقارب من 76.91% وان اقل نسبة اكتفاء ذاتي كانت عام 2007 وبلغت تقريباً 19.81% وأعلى نسبة للاكتفاء الذاتي كانت في عامي (2012 و2014 وبلغت تقريباً 100%

جدول 5: متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية الظاهرية لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990–2014)

السنوات	الإنتاج المحلي مليون بيضة	المتاح للاستهلاك (الإنتاج+الاستيراد–التصدير) مليون بيضة	عدد السكان مليون نسمة	معدل استهلاك الفرد بيضة /فرد *	نصيب الفرد من الانتاج المحلي بيضة/فرد **	الاكتفاء الذاتي % ***	الفجوة الغذائية الظاهرية ****	متوسط سعر البيض بالأسعار الجارية دينار/طبقة
1990	1631000	1674000	17.89	93571.83	91168.25	97.4313	1609719	4.225
1991	392000	403000	18.42	21878.39	21281.22	97.27047	373213.7	16.403
1992	356000	393000	18.95	20738.79	18786.28	90.58524	330183.5	35.550
1993	502906	606906	19.48	31155.34	25816.53	82.8639	476661.8	392.1
1994	525147	546310	20.01	27301.85	26244.23	96.12619	504892.8	6259
1995	416021	636021	20.54	30965	20254.19	65.40995	395351.7	2596
1996	436535	451535	21.12	21379.5	20669.27	96.678	417971	2597
1997	409337	417552	22.05	18936.6	18564.04	98.03258	366477.7	3544
1998	972906	974559	22.7	42932.11	42859.3	99.83038	945642	3542
1999	637433	644688	23.38	27574.34	27264.03	98.87465	602833.5	2561
2000	833502	912368	24.09	37873.31	34599.5	91.3559	799120.7	2415
2001	853000	901865	24.81	36350.87	34381.3	94.58178	811568.1	2386
2002	1059000	1074292	25.56	42030.2	41431.92	98.57655	1036069	2503
2003	604000	605964	26.34	23005.47	22930.9	99.67589	568480.5	1680
2004	964000	978404	27.14	36050.26	35519.53	98.52781	927018.6	2968
2005	1034000	1045846	27.96	37405.08	36981.4	98.86733	1001650	2999
2006	932000	4388000	28.81	152308.2	32349.88	21.23974	904810	4235
2007	807000	4072246	29.68	137205.1	27190.03	19.81707	778276.3	5125
2008	916000	4196291	31.89	131586.4	28723.74	21.8288	900235.1	4845
2009	507000	4124285	32.16	128242.7	15764.93	12.29304	478492.8	4839
2010	926200	4459692	32.49	137263.5	28507.23	20.76825	893206.6	4320
2011	1100000	4932325	33.34	147940.2	32993.4	22.30186	1075426	4500
2012	840691	840691	34.21	24574.42	24574.42	100	816836.2	5336
2013	845413	846513	35.44	23885.81	23854.77	99.87006	836863	5093
2014	301560	301560	35.27	8550.043	8550.043	100	301560	5244

*معدل استهلاك الفرد =المتاح للاستهلاك/عدد السكان؛ **نصيب الفرد من الانتاج المحلي= الانتاج المحلي/ عدد السكان؛ ***نسبة الاكتفاء الذاتي = (الانتاج المحلي/المتاح للاستهلاك)*100 ؛ ****الفجوة الغذائية الظاهرية = الإنتاج المحلي– المتاح للاستهلاك.

الاستنتاجات

1- بينت نتائج التحليل لمعامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق للمدة من (1990-2015) أن هناك تذبذب وعدم استقرار في سياسة الدولة السعرية ، أذ تراوحت قيم المعامل بين اقل واكبر من الواحد الصحيح .

2- عكست قيم معامل الحماية الاسمي الصافي الأقل من الواحد الصحيح لبعض السنوات ضعف الدعم الذي تقدمة الدولة لمنتجي بيض المائدة ،وذلك بسبب تعرض المنتجين إلى ضريبة غير مباشرة من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة كالمغالاة بسعر صرف العملة المحلية الذي يجعل أسعار المنتج المستورد تبدو اقل من سعر مثيلتها المنتجة محليا.

3- أشارت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد الصحيح لأغلب السنوات إلى الدعم الذي تقدمه الدولة لمنتجي بيض المائدة أي أن توجه الدولة كان لصالح منتجي البيض.

4- نتج عن سياسة الدولة السعرية المتمثلة بالدعم المقدم لمنتجي بيض المائدة زيادة مضطردة بكميات الإنتاج المحلي.

5- يوضح معدل النمو السنوي الموجب لإنتاج واستهلاك بيض المائدة للمدة من (1990-2002) العلاقة الطردية بين معدل الإنتاج والدعم المتمثل بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد في بعض سنوات الدراسة وهذا يتفق مع أشارة معدل النمو السنوي للاستيراد الذي جاء بإشارة سالبة.

6- يوضح معدل النمو السنوي السالب لإنتاج واستهلاك بيض المائدة للمدة من (2003-2014) أن سياسة الدعم المتمثلة بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد لم تؤد الغرض منها وهذا يتفق مع أشارة معدل النمو السنوي للاستيراد الذي جاء بإشارة موجبة أي زيادة الاستيراد نتيجة لقلة الإنتاج وزيادة عدد السكان.

7- كان هناك اثر ايجابي من دعم منتجي البض والمتمثل بقيمة معامل الحماية الاسمي الصافي الأكبر من الواحد لمعظم سنوات الدراسة وخصوصاً المدة من (2003-2015) الذي انعكس بقيم مرتفعة لمتغير الاكتفاء وقيم منخفضة لمتغير الفجوة الظاهرية.

التوصيات:

1. اخذ السياسات الاقتصادية الكلية بعين الاعتبار عند وضع السياسات السعرية الزراعية من قبل متخذي القرار في القطاع الزراعي، واهم المتغيرات الكلية ذات العلاقة هو سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، إذ انه من الضروري الانتباه إلى سعر الصرف الحقيقي (الظلي) الذي يظهر القيمة الحقيقة للدينار العراقي ويؤثر سعر الصرف على هيكل الأسعار الزراعية من خلال التأثيرات غير مباشرة التي تنتقل إلى سعر المنتج أو سعر المستهلك .
2. ان تكون سياسة دعم سعر بيض المائدة مرافقة لسياسة دعم أسعار مدخلات الإنتاج للاستفادة من النتائج الايجابية لكلتا السياستين.
3. الاستمرار في العمل وفق البرنامج الوطني لإعادة تأهيل قطاع الدواجن لما له من الآثار الايجابية في زيادة الإنتاج من بيض المائدة وتقليل المبالغ المخصصة للاستيراد وأثره الايجابي في عملية التنمية.
4. مواصلة الدراسات والبحوث بشأن وضع الخطط المناسبة للسياسة السعرية لدعم سعر بيض المائدة ودعم اسعار مدخلات انتاجه من اجل العمل على تطوير اساليب انتاج هذا الناتج وبرامجه.

المصادر

1- الجسمي، أمام محمود احمد (1983). برامج الدعم الحكومي وأثرها على السياسية السعرية لبعض الحاصلات الزراعية في مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، ص 75.

2- الحيالي، علي درب كسار (1988). بعض الاعتبارات الواجب مراعتها لرسم السياسة السعرية للرز في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة، ص 66.

3- الزوبعي، عبد الله على مضحي (1995).تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار الحبوب الرئيسة في العراق للمدة 1970-1990 القمح أنموذج تطبيقي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، ص112.

4- الصادق، احمد محي (1997). سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية صندوق النقد الدولي ، معهد السياسات الاقتصادية، سياسة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، ابو ظبي، ص 5-9.

5- محجوب، أبو بكر إبراهيم (2000).الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية لمحصول القمح في السودان للمدة 1980-1997' مشروع الجزيرة، أنموذج تطبيقي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الزراعة، ص55.

6-Anne, O. (1991). The political Economy of Agricultural pricing Policy. Vol.3. Africa and the Mediterranean, A world Bank publication, Washington, USA, p.77.

7-Bale, M. D (1981). Price distortions in agriculture and their effects .An international comparison, American j . Of Agric, Econ., 63(11):17-27.

8- Chinnappa, B.V. (2004). Global competitiveness of medium quality Indian rice: a (PAM) analysis. Indian j. of Agric. Econ.,23(1) :520-522.

9-Guba, W. (2001).Competitiveness. Of polish milk processing industry during the integration to the European Union. A dissertation, University of Gottingen , Germany, U.K. P.45-65.

10-Hail, N. (2005). The impact of credit repayment schedual policy on competitiveness of grain production in Ethiopia .Ethiopian j .of Econ.14 (2) :49-78.

11-Michal, R. (2002). Analysis of dairy sector in Belarus. Germany J. of Agric Econ.,22(5):360-370.

12-Nune, K. (2007). Measuring the Policy effects on cotton production in Uzbekistan. Uzbekistan J. of Agric. Econ., 16(9):12-22.

AN ECONOMIC ANALYSIS OF THE EFFECT NOMINAL PROTECTION COEFFICIENTS OF PRODUCTION TABLE EGGS IN IRAQ FOR PERIOD (1990-2015)

M. A. Al-Rasooal

ABSTRACT

The objective of this work is to shed light on the nature of net nominal protection coefficients of the table eggs produced in Iraq for the period 1990-2015 and hence to know the protection pattern for this product as an indicator for the agricultural sector in Iraq. This objective has been achieved by using simple mathematical models to measure net nominal protection coefficient for table eggs. The result generally showed that the value of net nominal protection coefficient is more than one the period 1990-2015. This indicates that there is protection or there is a discouragement for the table eggs producers.

This work gave some recommendations which could contribute in correcting the present price policy for table eggs. The most important of these recommendations is to take in consideration some macroeconomic policies such as equilibrium exchange rate for Iraqi dinnar that could affect indirectly on price structure of agricultural products. It also suggested an alternative for the present price policy of table eggs concentrating on supporting table eggs producers by subsidizing agricultural inputs.

State Company Of Agric. , Ministry of Agric., Baghdad, Iraq.